مستقبل منظومة أمن الخليج: الاتفاقيات، والاتحاد، والحلفاء

يحيى بن مفرح الزهراني

باحث سياسي

ملخص

تحاول هذه الورقة الوقوف على مفهوم الأمن، والأمن الجماعي، وتحديدًا البيئة الأمنية الخليجية، ولاسيّما مع الأحداث الجارية في كلّ من سوريا واليمن، وتأثير الربيع العربي، وزيادة التهديد الإيراني.

وتسعى إلى تسليط الضوء على البنية الخليجية الأمنية المعقدة وتحولاتها، ولاسيّما مفهوم الأمن والهوية ودوره في تعزيز الاتحاد الخليجي، كما تتناول الاتفاقيات الأمنية والتحديات التي تواجه دول الخليج على مستوى الدساتير والصلاحيات والسيادة الممنوحة لصالح منظمة مجلس دول التعاون الخليجي.

وتخطّ هذه الورقة سيناريوهين لمستقبل المنطقة، الأول تشاؤمي، يرى أنّ المنطقة متّجهة إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران في ظل الحشد والشد الأيديولوجي غير المسبوق، والثاني يرى أن دول المنطقة ستحاول إيجاد صيغة جديدة للتعايش في ظل تضحيات مقدمة من الطرفين.

The Future of Gulf Security System: Agreements, Union, and Allies

Yahya bin Mufreh Al-Zahrani

ABSTRACT

This paper attempts to outline the concept of security, but with a special emphasize on collective security. The main focus will be on the Gulf security environment considering the ongoing events in Syria and Yemen, the impact of the Arab Spring, and the increasing of Iranian threat.

The paper predicts two scenarios for the future of the region. One is pessimist, in which the region is driven into a direct military confrontation with Iran in the light of unprecedented ideological mobilizations and tension. In the other scenario, the countries in the region will try to find a new formula for coexistence in light of the sacrifices from the two parties.

رؤية تركية
2015 - 15
52 - 37

نعيش اليوم في عالم تتزايد فيه المخاوف، وتتآكل فيه الحواجز، وتصبح البيئة الأمنية أكثر تعقيدًا، والحدودُ سهلةَ الاختراق، ويصبح التمييز والتفرقة بين الشؤون الإقليمية والداخلية والأمن الداخلي والخارجي والقطاع العام والخاص ملفوفًا بالضبابية، وعدم القدرة على التنبؤ باتجاهات الأحداث[1].

أصبح الأمن القومي لدول الخليج ذا أولوية قصوى في سلسلة التعاونات البينية بين هذه الدول، وتؤدّي البيئة الاستراتيجية الإقليمية دورًا مهمًّا في تعريف هذه الأولويات. ويمكن وصف هذه البيئة وفق ما وصفتها منشورات كلية الحرب الأمريكية VUCA بأنها "نظام عالمي حافل بتهديدات كثيرة ومثيرة للشكوك، والصراع متأصل فيه، وهو غير قابل للتنبؤ. وفي هذا العالم تكون قدراتنا للدفاع عن مصالحنا الوطنية وتعزيزها مقيدة بقيود مرتبطة بحجم الموارد المادية والبشرية. وباختصار، هذه البيئة تتسم بالتقلب والتوجس والتعقيد والغموض"[2]

تُعَدَّ التنمية من أهداف إنشاء منظمة مجلس دول التعاون الخليجي، إلا أنه لا يمكن أن تُحقَّق فعلًا بدون الاستقرار الأمني بأبعاده كافة، وكما عرّف روبرت ماكنمارا [3] الأمن القومي بأنه التنمية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل حماية مضمونة- فإنه لا يمكن الوصول إلى تلك التنمية إلا من خلال المواءمة الأمنية البينية بين دول التعاون الخليجي، ففي عالم اليوم أصبح لزامًا توفير الحماية أيضًا للتجمعات

والأسواق والأفراد والبيئة، وصرنا نتحدث عن أنواع ومستويات من الأمن، فهناك الأمن الجماعي والإقليمي والدولي، وكذلك الأمن المجتمعي والاقتصادي، والأمن النسائي، وكل ذلك يُطلَب الاهتمام به في منظومة عمل خليجية مركبة ومعقدة.

لذا تؤدّي السياسات ولاسيّما الأمنية منها، دورًا مهمًّا، في إبعاد الإستراتيجيات الأمنية الخليجية والذي تجلى في الإستراتيجية الأمنية الخليجية الشاملة[4] . ومن هنا يأتي السياق الواقعي مع السياق النظري في طرح تساؤل حول إمكانيات دول الخليج وآفاق التعاون البيني، ولاسيّما الأمني، هل سيصل إلى معادلة صفرية فيما يتعلق بالأمن

الإقليمي في ظل ما تعيشه المنطقة من تطور غير مسبوق في البنية للبيئة الأمنية وديناميكية التفاعلات؟

قد يقع الخبير الأمني والإستراتيجي في حيرة من أمره، بسبب تعقيد المشهد الحالي للأمن الخليجي، ولصعوبة تعريف الإستراتيجية، إذا كانت سلبية أو تنافسية أو أي إستراتيجية أخرى، وكيف يجب أن تكون ردود الفعل على ما يحصل خارجيًّا، وبما تملكه دول الخليج من مقوّمات تعزز قوتها، ولهذا يمكن لأي تغيير في البيئة الإستراتيجية الحالية على أي مستوى أن يسبب تغيرًا يهدد التوازن القائم، ويثير التساؤل حول ما إذا كانت نتائج عدم القيام بشيء أفضل أو أسوأ من عواقب القيام بذلك العمل. وتستطيع الإستراتيجية استباق المستقبل من خلال السعي نحو أهداف ملائمة، لكنها لا تستطيع التنبؤ بالمستقبل بيقين مطلق، فمثلًا الوضع السوري لم يكن بالحسبان، ولاسيّما في امتداد المأساة إلى هذا الحد، وتفجر أزمات أخرى، وتمدد اللاعبين المؤثرين فيه... والوضع في اليمن كذلك يطرح عددًا من الأسئلة الصعبة على الإستراتيجيين والخبراء الأمنيين، ولاسيّما في مستقبل المنطقة، وشكل الدول الحديثة ما بعد انتهاء العمليات العسكرية. لذا يجب على الإستراتيجي أن يأخذ بالحسبان الكيفية التي يمكن أن تظهر بها ردود أفعال الأطراف الأخرى. وهكذا فإن الإستراتيجية تخلق مأزقًا للإستراتيجي، وللأطراف والدول الأخرى[5].

تطور مفهوم الأمن

وعلى الصعيد الأمني كانت البداية عام 1982م، وكان هذا الاجتماع بداية انطلاقة التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس، حيث تشكل عديد من اللجان الأمنية المتخصصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني[6]. وأُقِرَّت لجنة التخطيط الإستراتيجي ، التي تجتمع سنويًّا لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الشاملة.

وعلى الرغم من القوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها دول الخليج، فإنها توجد في أكثر بقاع العالم المتغيرة إستراتيجيًّا وأمنيًّا، والتي تعيش منذ عام 2011 تطورات إستراتيجية تفرض واقعًا جديدًا فيما يتعلق بالفهم العميق لأبعاد العقيدة

الأمنية وتداخله، وتأثير كل من التطورات الداخلية، والإقليمية، والمفاهيمية، والتقنية.

ونقصد بالعقيدة الأمنية ما ورد في أحد المعاجم بأنها: اعتقاد أو مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي يتم تبنيها، والعقيدة المعلنة لسياسة الحكومة، أو الأمن، وبخاصة في الشؤون الخارجية أو العسكرية، مثل "مبدأ مونرو".

وضع الناتو تعريفًا للعقيدة العسكرية، وهو نفسه المُستخدم لدى عديد من الدول الأعضاء من دون تعديل:

يذكر إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي دمج سنة 1793 بدستور السنة الأولى الأمن في عداد "الحقوق الطبيعية التي لا تزول" وذلك حين تعرفه بأنه "الحماية الممنوحة من قبل المجتمع لكل من أعضائه من أجل حفظ شخصه وحقوقه وأملاكه"

"العقيدة العسكرية هي مُجمل المبادئ الأساسية التي تتخذها القوات العسكرية لإنجاز مهامها، وهي قواعد مُلزمة، وإن ظلت المواقف القتاليةُ المختلفةُ الحكمَ الأساسي لاتباع أي من قواعد العقيدة العسكرية".

وقد عرّفت بأنها: التمييز الواضح والمتسق للأخطار والأعداء والأهداف الأمنية التي تسعى إليها المنظومة الأمنية: «مركب الأجهزة والعقيدة والممارسات والوظيفة الأمنية». فالعقيدة الأمنية من شأنها أن تحدد الأعداء وطرق مواجهتهم، وهي المسؤولة عن تقدير حجم المخاطر التي تتهدد النظام السياسي أو القيادة السياسية.[7]"

ولعلنا نقصد هنا الخلفية الفكرية في بنية الكيان الأمني، التي تحدد هويته وتعريف الجهاز لنفسه ودوافعه، والتي يمكن أن تكتب أو تتشكل بفعل طبيعة توجه النظام السياسية لتحقيق الأمن. والتي يمكن أن تصاغ كتابة، أو يمكن أن تفهم من واقع الممارسة العملية في نسق المنظومة الأمنية.

كما تشير موسوعة الإستراتيجيا فإن المعنى الأوسع لكلمة الأمن هو حالة الشخص الذي يُعِدّ نفسه غير مهدد بخطر ما، أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه أن تحول هذا الخطر ليصبح واقفًا.

يذكر إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي دمج سنة 1793 بدستور السنة الأولى الأمن في عداد "الحقوق الطبيعية التي لا تزول" وذلك حين تعرفه بأنه "الحماية الممنوحة من قبل المجتمع لكل من أعضائه من أجل حفظ شخصه وحقوقه وأملاكه". على الصعيد الداخلي فصّل القرن العشرون هذا المفهوم لحماية الشخص، كما تشهد بذلك كلمات "الضمان الاجتماعي".

بيد أن المفكر الفرنسي جان جاك روسو في العقد الاجتماعي، يكلف الجماعة بضمان "حياة وحرية كل فرد"[8].

أبعاد الأمن ومستوياته

لم يصبح الأمن الآن مفهومًا واحدًا خاصًّا بالتدخل العسكري أو الشرطي، بل تخطى ذلك إلى عدد من المفاهيم التي حاولت

فهم تداخل العلاقات ما بين الأمن والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، كما أورده ماكنمارا، بل وأصبح الأمن مجالات أمنية متعددة، مثل ما يتعلق بالمجتمع منها والفكر (الأمن الاجتماعي والأمن الفكري)، ومنها ما يتعلق بالموارد الحيوية والإستراتيجية للدولة، والتي أورد بعض الباحثين أن من يتخلى عن موارده الحيوية من أجل تجنب حرب فإنه يتخلى عن أمنه القومي، ومن هنا أصبح هناك مثلث الموارد الأمني، والذي يتأثر ويؤثّر في كل مكون من مكونات ذلك المثلث، والذي يتكون من: أمن الطاقة، الأمن المائي، والأمن الغذائي.

وإذا ما حاولنا التعمق في مفهوم الأمن والتعمق في أبعاده محاولين هيكلة تلك المفردة في هندسة للفكر المتعلق به، نجد أن أمن الفرد يشكل جزءًا مهمًّا من أمن الجماعة، والذي بدوره يعزز وجود نظام اجتماعي آمن أو سلم اجتماعي، وهو مِن ثَمّ يؤثر في الأمن الوطني، ومن هنا نشأت فكرة جديدة هي الأمن الإنساني، وهو الذي يُعنى بأمن الإنسان من الجوانب كافة (حقوق واحتياجات أساسية، من أجل تحقيق مواطن صالح يشارك في تنمية المجتمع).

ونودّ أن نزعم في هذه الورقة أن الأمن الداخلي ولاسيّما في دول الخليج سيؤدّي دورًا مهمًّا ومؤثرًا في الأمن الإقليمي، حيث سيعزز مفهوم السلم والتلاحم الاجتماعي، وسيسمح لدول الخليج بهامش مناورة سياسية على الصعيد الإستراتيجي الخليجي.

وسيجعل الدول أكثر قدرة على استيضاح مصالحها الحقيقية الإستراتيجية التي تعزز أمنها.

طرح عدد من المنظّرين آراءهم حول أمن الدولة وفلسفته، مثل توماس هوبز [9] الذي طرح ما يسمى بـ"عالم الوحوش الباردة" التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحها "الأنانية"، كما تحدثت عن ذلك النظرية الواقعية وأفادت أن قائد الدولة هو فاعل عقلاني يجب عليه تعظيم المصلحة الوطنية -"وهنا نورد المصلحة الأمنية"- ومعالجة وإنهاء الخطر الذي يهدّد الكيان الوطني، وذلك عن طريق الوصول إلى الحد الأعلى من القوة الشاملة. ومن هنا يجعل الدولة تصير في فلك مصالحها لا أن تكون تابعة في المنظومة الدولية. ومن هنا يكون هوبز هو أحد أهم منظري ومؤسسي ما يسمى بالأمن الوطني، بالمعنى الصلب؛ أي القوة والدفاع العسكري.

في حين أن بعض المفكرين المثاليين الذين يطرحون أفكار التعاون والتعاضد، مثل عمانوئيل كانط[10] أشار إلى أن البشرية بوصفها جماعة تنظم نفسها وفقًا لمعايير أخلاقية وقانونية، وأطلق على ذلك اسم "السلم الدائم"، وتشير موسوعة الإستراتيجيا إلى أن هذا المفهوم "يربط الأمن بأقصى درجات التعاون: التضامن، الإعلان بالانتماء إلى عالم واحد"[11].

أما المفكرون من أمثال غروتيوس فقد مضى في تجلية ما يسمى بمفهوم الأمن الدولي؛ المرتكز على أساس التفاوض وتطوير القانون

الدولي، ويُعَدّ كانط فيلسوف الأمن المشترك أو المتكامل أو الشامل[12].

يبقى أن مفهوم الأمن قد يُستعمَل وسيلة بحد ذاته (instrumentilization) تبعًا للمزاج السياسي، أو الدولي؛ بسبب أن الدول الكبرى قادرة على فرض تعريفها هي فقط على الأمن الدولي، وما يهدد السلام الدولي، وهنا نجد أن دولًا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، عدّت المخدرات في إحدى الفترات مهددًا للأمن القومي، والآن صار الإرهاب هو المهدد الرئيس لأمن الولايات المتحدة القومي، ولأمن المجتمع الدولي، على الرغم من الصعوبات المفاهيمية والقانونية المتعلقة بذلك.

خليجيًّا يوجد عديد من النصوص والبنود والمشروعات الأمنية المشتركة، ولاسيما مع الضغوطات والتهديدات التي تواجهها دول الخليج، وسيكت لمثل هذه الجهود الأمنية النجاح إذا توافرت إرادة سياسية لتنفيذها بشكلٍ فعّال، ورغم أن هذه الاتفاقيات والأجهزة أُنشِئت بالأساس لحماية الأمن القومي الخليجي، ومحاربة الإرهابيين، وتتبع مصادر تمويلهم بخطط استباقية[13]، إلا أن الإشكالية قد تقع نظريًّا في "صبغ" جميع نواحي المجتمع بصفة "الأمنية"، فيما يسمى بـ"الأمننة" التي تصنع من قضية ما، ولذلك يقبع التحدي هنا بطرح سؤال، كيف يمكن المحافظة على الأمن في الأوقات الأكثر تعقيدًا مع عدم المساس بقضايا حقوق الإنسان، في جو قد يستخدم الأعداء جميع الوسائل لمحاربتك؟[14]

ومن هنا يمكن استخدام هذا التوجه باحتواء الصيغة التقليدية للأمن؛ ليتم اعتبار الأمن الشامل من جميع النواحي

التنموية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والذي سيشكل حجر الزاوية في تناول القضايا الأمنية، والنظر إلى المسألة الأمنية بوصفه منتجًا للتنمية، لا حالة يتم فرضها.

علاقة الهوية بالأمن في دول الخليج

تُعَدُّ الثقافة العربية والخليجية تحديدًا ذات تراث عريق وقديم، وترتبط بالإنسان الخليجي، وبعد اكتشاف النفط والتطور المدني السريع الذي طرأ على الدولة والإنسان، أنتج ذلك عددًا من السلوكيات التي أثّرت في ثقافة وهوية المكان والإنسان.

ترتبط الهوية بمفهوم الأمن بشكل وثيق، ونحاول هنا طرح مجموعة من الأسئلة، وهي: كيف يمكن أن تؤثر الهوية في الأمن ومقدرات الوطن؟ كيف يمكن أن ننمّي حب الإنسان وحب المكان ضمن منظومة أنثروبولوجية ونعكسه على أنه انتماء للوطن العربي بكل ما يحتويه؟ إن الخليج وحدة جغرافية واحدة: تضاريس واحدة، شِعْر واحد، قصص بطولة واحدة، ترتبط فيها الهوية بالأمن في مستوى مكوناتها اللغوية، فنتحدث عن الأمن اللغوي، في شكل وحدة جغرافية، ونتحدث عن الأمن السيادي في شكل التهديد الواحد الذي إذا أضر بدولة فإنه سيلحق بها بقية دول الجزيرة، ونتحدث عن الوحدة الثقافية بشكل متعدد.

إذن نستطيع القول إن الهوية والأمن يتفاعلان في السلوك النسقي بين الإنسان والمجتمع و البيئة، وفي علاقتهما مع النظم التي تحكم بوصفها وحدات في ظل منظمة مجلس دول التعاون الخليجي. لم تكن هذه المؤسسة موجودة من قبل، وكان العرب في الجزيرة يتعايشون على أحكام كريمة وأخلاق حميدة وتعاضد وأحلاف معروفة، وكانوا يتّحدون إذا واجهت خطرًا جماعيًّا، ومن هنا شكّل العرب وحدة ثقافية أنثروبولوجية أمنية؛ لذا، فإن الخلل الثقافي في المكان والإنسان، وعدم انتمائه إلى القيم العربية الأصيلة- قد يضعف الهوية، وإذا ضعفت الهوية ضعف أحد مكونات الأمن. ويتجلّى ضعف الهوية فيما يسمّى بالاغتراب الإنساني، فالاغتراب

إن الأمن الداخلي ولاسيّما في دول الخليج سيؤدّي دورًا مهمًا ومؤثرًا في الأمن الإقليمي، حيث سيعزز مفهوم السلم والتلاحم الاجتماعي، وسيسمح لدول الخليج بهامش مناورة سياسية على الصعيد الإستراتيجي الخليجي

ليس ظاهرة نفسية خالصة، أو ظاهرة يدرسها علم النفس المرَضي، بل هو ظاهرة وجودية يدرسها علم النفس الوجودي، فالنفس في بدن والبدن في عالَم، وهو ما سمّاه الوجوديون بـ"الوجود في العالم" (In-der-Welt-Sein). والاغتراب أيضًا ظاهرة في علم النفس المعرفي[15].

وقد يكون الاغتراب دينيًّا أو أمنيًّا، أوثقافيًّا أو مكانيًّا، ويتربّع فوق هرم تلك

الاغتراب الاغتراب الديني الذي يُعَدّ أقواها، حيث ينفصل الإنسان عن قيمه المثلى المكوّنة لكينونيته، وكأن الإنسان يتجه إلى حالة من العدم، حيث ينفصل عن كل شيء ذي قيمة حقيقية.

أما الاغتراب الأمني فحين يختفي حسّ المسؤولية والشعور لدى الإنسان بما يحدث في مجتمعه من جرائم، ويشعر أنه غير معنيّ بها، أو عند عدم مبالاته بالجريمة على مستوياتها كافة، أو يضعف انتماؤه الوطني – فهنا يجابه الإنسان خطرًا كبيرًا يتصرف بمقتضاه بسلبية تجاه كل القضايا الأمنية المهددة له. وهنا يأتي بعض التحدّيات لهذا المفهوم، وهو على شكل سؤال: هل يتحتم على الإنسان العيش شرطيًّا أو مسؤولًا للأمن، أو هل يجب أن تطغى المسألة الأمنية في حياة الإنسان إلى هذه الدرجة؟

وهنا نتساءل: هل التمدّن الذي تشهده دول الخليج تعكس هوية المواطن الخليجي؟ هل تتناغم سرعة التغيير مع سرعة التكيّف؟ هل تتوازى الحقبة الزمنية الحضرية مع تلك القيمية؟[16]

كما يؤكد الخبير الإستراتيجي الأمني أنثوني كوردسمان[17] مسألة الديموغرافيا وعلاقتها بالأمن بقوله: "ينبغي أن تنظر دول مجلس التعاون الخليجي في سبل تحسين التعاون الأمني، على أن معالجة أسباب القضايا الأمنية، والبحث عن سبل للتعامل مع مثل هذه التهديدات المتمثلة في الجمع بين ارتفاع معدل النمو السكاني، وعلاقتها بقضايا التعليم، وتوظيف الشباب

إن الهوية والأمن يتفاعلان في السلوك النسقي بين الإنسان والمجتمع والبيئة، وفي علاقتهما مع النظم التي تحكم بوصفها وحدات في ظل منظمة مجلس دول التعاون الخليجي

الوطني، والإسكان، وضغوط البنية التحتية، والخدمات الطبية – هي عوامل رئيسة تؤدي دورًا حاسمًا في أمن كل دولة خليجية"[18]

الأمن الخليجي والربيع العربي كدافع نحو الاتحاد

تولدت حالة إقليمية جديدة بعد عام 2011، وفرضت عددًا من التغيرات في بعض الدول، مثل العراق وسوريا، أدّت إلى نشوء واقع جيوبولتيكي وإستراتيجي جديد، ليست الحكومات هي التي تؤدّي دورًا فيها في العلاقات الإقليمية، بل تؤدّيها كيانات من غير الدول، مثل تنظيم الدولة في العراق والشام، وحزب الله، وغيرهما من الفاعلين.

لذا يلزم من هذا إعادة النظر في عدد من المسلّمات، مثل: السيادة، الحدود، الدولة القُطرية، وتأمّل نظرية الفوضى التي تتحدث عن أنّ مجرد هزّات خفيفة لبعض الطيور في البحر المتوسط، قد تسبب عواصف وأعاصير في الخليج... كيف يمكننا أن نسقط هذه النظرية على واقعنا في المتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي؟ وكيف

يمكن لهذه الأحداث أن تمهّد لخطر قادم؟ إن التغيرات على الساحتين السورية واليمنية تنذر بأخطار على مستوى دول الخليج، إذ نجب مواجهة تدخّل إيران وجماعاتها غير الحكومية، والتفاعل معه بالنظر إلى كل ما تمتلكه دول الخليج من مقدّرات وقوى قادرة على التعامل مع ذلك. ومن جهة أخرى يشكّل إنشاء قاعدة عسكرية روسية في سوريا ، مؤشرًا خطيرًا، قد يفاقم المسألة على المدى البعيد، ويسبّب إشكاليات كبرى قابلة للتمدد والتضخم.

يتحدث برنارد هايكل الأستاذ في جامعة برنستون وعضو مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية CSIS عن التحديات أمام قطر والمملكة العربية السعودية تحديدًا في ورقته المعنونة بـ(المملكة العربية السعودية وقطر في زمن الأزمات) فيقول: "يمثل الربيع العربي مجموعة من التحديات، مثل تلك التي لم ينظر إليها في العالم العربي لمدة نصف قرن أو أكثر. إن التحولات الجارية في بلاد الشام وشمال إفريقيا سيكون لها تأثير عميق في تصورات الحكم في الخليج، وتلك التحولات هي مصدر محتمل لتهديد استقرار دول مجلس التعاون الخليجي". ومن

هنا يستوجب العمل على اتفاقيات خليجية تعزز الأمن الإقليمي بشكل أكبر، والعمل على تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة بشأن الدفاع العربي المشترك. ودول الخليج يمكن لها أن تصبح نموذجًا فعليًّا، وبخاصّة إذا ما اتُّفق في القضايا الخليجية على أهم الأولويات والأخطار الأمنية.

التعاون الأمني الخليجي

أضحى التعاون الأمني الخليجي أهم من أي وقت سابق، ولاتزال الاتفاقيات الأمنية تتزايد نحو مزيد من تنسيق عمل الهياكل الأمنية والخطط والإستراتيجيات، في ظل نمور التحديات من جهة، وفي وجود الفرصة المهيأة من جهة أخرى. ويؤكد البيان الصادر عن الاجتماع في الرياض منذ 1982م على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون، ومبدأ الأمن الجماعي بالنص على "أن أمن دول المجلس كلٌّ لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على أية دولة من الدول الأعضاء هو اعتداء على الدول الأخرى، واعتبار مسؤولية مواجهة الاعتداء على أية دولة مسؤولية جماعية يقع عبؤها على جميع الدول الأعضاء"

ولا شك أن الاتفاقيات ستحتاج إلى مزيد من التنسيق الدائم، ومن هنا جاءت فكرة المكتب الأمني الدائم لمجلس وزراء الداخلية الخليجيين، والذي سيصبح نواة لما يسمى "وزارة الداخلية الخليجية". لا شك أن تحديات تصنيف الإرهاب أو القضايا الأمنية السياسية أو حقوق الإنسان ستبقى من التحديات التي يجب معالجتها، علاوة على أن كيفية تناول قضية أمنية أو دبلوماسية أو خارجية والصلاحيات الممنوحة لهذا المكتب أو الهيكل المؤسسي المنبثق من تلك الاتفاقيات لاتزال تحديًّا قائمًا.

وبالرغم من ذلك فقد أكد العقيد د.العوفي "أن قطاع الشؤون الأمنية بالأمانة العامة، والذي تمّ استحداثه عام 2005 يمثل الشريان الحيوي لمجلس التعاون الخليجي، مبينًا أن مفهوم الأمن اليوم لم يعد شأنًا أحاديًا يقتصر على دولة دون أخرى، وإنما جهد مشترك بين جميع دول المحيط الواحد، إذ إن الأمن ينقسم إلى شقين: شق داخلي وآخر خارجي، وهناك ارتباط وثيق بينهما، فما يحدث داخل دولة ما يؤثر بالضرورة في الدول المجاورة، والعكس صحيح، ومن هنا برزت أهمية تحديد رؤية أمنية شاملة وواضحة وموحدة لدول مجلس التعاون"[19].

- أولًا: الإستراتيجية الأمنية الشاملة
- ثانيًا: الاتفاقية الأمنية
- ثالثًا: تسهيل التنقل وانسياب السلع
- رابعًا: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب
- خامسًا: التعاون في مجال الدفاع المدني
- سادسًا: التعاون في مواجهة المخاطر النووية والإشعاعية
- سابعًا: التعاون في مجال مكافحة المخدرات

– ثامنًا : التعاون في مجال التحقيقات والمباحث الجنائية

– تاسعًا: التعاون في مجال المرور

– عاشرًا: التعاون في مجال حرس الحدود وخفر السواحل

– حادي عشر: التعاون في مجال المؤسسات العقابية والإصلاحية

– ثاني عشر: التعليم والتدريب الأمني

– ثالث عشر: جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للبحوث الأمنية

– رابع عشر: الإعلام الأمني

– خامس عشر: الأمن الصناعي وحماية المنشآت

– سادس عشر: الرياضة الشرطية

– سابع عشر: إدارة المخاطر [20]

حاولت كذلك الاتفاقيات الأمنية التنسيق فيما يتعلق بمحاربة الجريمة وتسليم المطلوبين، والتعاون المعلوماتي، وكذلك التعاون في مجال مكافحة الجريمة، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك أمور مستحدثة ستستوجب مزيدًا من التنسيق ومزيدًا من التحديث على هذه الاتفاقيات.

ومن هنا نطرح سؤالًا: هل هذه المجالات ستغطي كافة التحديات المتزايدة والمتسارعة فيما يتعلق بأمن الخليج بمفهومه الشامل؟

ومن ناحية أخرى، إلى أي مدى ستقدم دول الخليج جزءًا من سيادتها لمثل هذه الاتفاقيات إلى "المنظمة ما فوق الإقليمية" لمحاولة تعزيز قوتها؟

هل أخفقت الإستراتيجية الأمريكية الحديثة تجاه الخليج؟

فرضت التحديات الإقليمية والتاريخية خضوع منطقة الخليج لوجود القوى الدولية وصراعها على موارد وأهمية المنطقة الجغرافية، ومن ثَمّ فإن أي خلل في هذا "المنظم" regulator قد يسبب خللًا في ديناميكية المعادلة بين دول الخليج واللاعبين في الإقليم، وعلى رأسهم إيران والعراق وتركيا.

تُعدّ الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية دولية موجودة بالمنطقة منذ عام 1949، وذلك عندما رست إحدى سفن البحرية الأمريكية لأول مرة في البحرين، كخطوة أدّت لأول وجود عسكري في المنطقة. علاوة على الظهور الأساسي في تفاعلات أمن الخليج، الذي شهد تطوّرًا تاريخيًّا بعد إعلان مبدأ كارتر عام 1980.

وقد تطور هذا الوجود والتعاون الأمريكيان ولاسيّما عام 1992 في حرب الخليج، والتدخل الأمريكي العسكري في العراق بعد ذلك، ولكن بعد عام 2011 وما يسمى بالربيع العربي أصبحت المنطقة في حالة اختلاف، وإعادة تشكيل جيوبوليتيكي مختلف، ومِن ثَمّ أصبحت الدول العربية والدولة بالنموذج العربي في تأزم.

ومع تطور الأحداث في كل من سوريا واليمن بالتوازي مع الاتفاق الأمريكي الإيراني بشأن النووي الإيراني، والذي تبعه اجتماع قادة دول الخليج مع الرئيس

الأمريكي في قمة كامب ديفيد، التي وضعت إيران لاعبًا أساسيًّا في الصراع في المنطقة- أصبح لدى دول الخليج خطر آخر يطرح سؤالًا: هل يجب التوقف عن اعتبار أمريكا الحليف الصديق المقرب وبدء البحث عن حلفاء آخرين؟

لا شك أن الاتفاقيات أو الزيارات التي قام بها ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى كل من روسيا وفرنسا، وباكستان- مؤشر على ديناميكية جديدة، ساعية لبذر نواة سلسلة من التحالفات الأخرى، وتنشيط الأمن الدفاعي والدبلوماسي في المنطقة.

إن هذه الاتفاقيات ليست مجرد اتفاقيات نووية أو اقتصادية بترولية أو سلاح، بل تتخطى ذلك بكثير، فهي ترسم مسارات لاعتمادية الدول الكبرى على دول الخليج من خلال إدخالها شريكًا تنمويًّا، ومن هنا تظهر قوة دبلوماسية نشطة وأكثر حيوية.

تشير المراكز الفكرية الأمريكية إلى أن العلاقة بين دول الخليج وأمريكا ليست علاقة حب، وهذا ما أشارت إليه صحيفة نيويورك تايمز التي أكدت أن العلاقة هي علاقة مصلحية عملية. ومن هنا يتجلى الدور الأمريكي الجديد في بيع منظومة صاروخيه تحمي منطقة الخليج من أي أخطار عسكرية من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز العمل الاستخباراتي، بينما تظهر إيران على أنها شريك موجود لا تساوم عليه أمريكا؛ بل إن الاتفاق الإيراني الأمريكي، سيسهم ليس فقط في تطوير العلاقة بين أمريكا وإيران، بل كذلك بين إيران وأوروبا.

وأشارت ورشة عمل أقامها مركز بروكنجز إلى وجوب اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر لمعالجة المسائل الإقليمية، وأجمعت كلها، باستثناء سلطنة عمان على أن إيران على رأس قائمة أولوياتها الأمنية. ولم يقمْ ذلك إلا بتوسيع الهوة بين الرؤى الأمريكية والخليجية بشأن الأولويات الأمنية الإقليمية. وعَدّ بولاك الحضور العسكري الأمريكي في الخليج -القوات الجوية والقوات البحرية وألوية المشاة- كافيًا لصدّ أيّ "تهديد تقليدي" من إيران أو التغلّب عليه، ولكنه لا يكفي لتبديد المخاوف الخليجية من الصراعات بالوكالة، والتحريض على الحروب الأهلية[21].

وكما يشير أحد الباحثين "إن دول الخليج قد انتقلت مؤخرًا من مرحلة إدراك المخاطر إلى خطوات إيجاد الآليات لمواجهة تلك المخاطر، والتعامل معها بمهنية عسكرية راقية، فإن أكبر معوقات التعاون العسكري الخليجي بحق لايزال قائمًا، وهو صعوبة دحض مقولات محددة كادت تتحول إلى ثوابت في ذهن صانع القرار الخليجي، وتتمثل في اعتقاده أن أمن الخليج مصلحة دولية أيضًا، ولابد من حمايته بقوة عسكرية أقوى من التجمع العسكري الخليجي الحالي؛ مما يصيب نظام الأمن الجماعي الخليجي في العمق"[22].

ومن هنا يظهر لنا أن المنظم الدولي لأمن دول الخليج قد يكون ذا دور مهمّ جدًّا في

حفظ التوازن في المنطقة، إلا أنه في نفس الوقت قد يكون عاملًا سلبيًّا فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، خصوصًا مع "تدويل قضية أمن الخليج من ناحية، ودور الإرهاب والحرب على الإرهاب من ناحية أخرى، إلى إحداث مزيد من الشقوق في مفهوم السيادة، وكما يقول برتراند بادي: "إن مبدأ السيادة لم يكن موجودًا دائمًا، وإنه لا ينتمي إلى التاريخ؛ بل إلى حقبة تاريخية معينة، وإن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبيًّا، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد"[23]

ومن هنا نتساءل عن دور "الحلفاء الجدد" في ظل بيئة أصبحت السيادة فيها موضوعًا رماديًّا، تحاول فيه المنطقة إعادة تعريف الحلفاء وأدوارهم.

دور الاتفاقيات بين الدول الخليجية في تعزيز الأمن الإقليمي

إن التحدي القائم أمام دول الخليج لا يشمل فقط عمل اتفاقيات مع حلفاء متعددين بهدف زيادة الاعتمادية، ومِن ثَمّ تمكين أمن الخليج بشكل أكبر وأقوى من أن يقع ضمن نفوذ وهيمنة القوى الصاعدة، ولاسيّما إيران بعد الاتفاق النووي. إن للاتفاقيات التي عُقدت مؤخرًا بين المملكة العربية السعودية وروسيا دليل على مرونة السياسة السعودية، وأن هناك استراتيجية "تجفيف المنابع" الخاصة بإيران، ومن ثَمَّ لن تستفيد إيران من الدعم الروسي في القضايا

تشير المراكز الفكرية الأمريكية إلى أن العلاقة بين دول الخليج وأمريكا ليست علاقة حب، وهذا ما أشارت إليه صحيفة نيويورك تايمز التي أكدت أن العلاقة هي علاقة مصلحية عملية

التي تهم أمن الخليج، ومن هنا تؤدّي الشراكات والاتفاقيات الأمنية الخليجية دورًا كبيرًا في استقرار المنطقة.

من ناحية أخرى يظل للقوانين البينية الخاصة بالتنمية الشاملة دور كبير في تعزيز القوة الداخلية، وهذا ما سينعكس على نفوذ هذه الدول اقليميًّا، مثل: المشاركة في المنظمات الإقليمية والدولية، تعزيز رأس المال البشري، التنمية في الدول المجاورة والتعاون الاقتصادي مع الدول الإقليمية، تعزيز منظومات الدفاع البينية. لا شك أن كل هذه الاتفاقيات البينية التنموية على سبيل المثال: "حرية التنقل للأموال والأفراد ما بين دول خليج" ستسهم في تعزيز الاقتصاد "ما بين الخليجي"، ومن ثَمّ سيسهم في تنمية المنطقة، وإمكانية استخدام الاقتصاد في توطيد الأمن.

بيئة أمن الخليج أضحت أكثر تعقيدًا

أصبحت البيئة الخليجية ذات طبيعة مركبة ومعقدة جدّا، ليس فقط لمواجهة الإرهاب العابر للحدود ما بين دول المنطقة أو التنظيمات الإرهابية، بل أيضًا

لامتداد الفاعلين، وصعوبة القدرة على التنبؤ بالظواهر التي قد تظهر وتنتشر على المسرح الوطني والإقليمي. لا شك أن المتاجرة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والتسلل- من القضايا التي تؤرّق الأمن في الخليج، إلا أن المستويات الأخرى، مثل الحرب الإلكترونية والهجمات الإلكترونية- أصبحت كذلك تشكل تهديدًا للأمن القومي الخليجي.

وفي صدد الهجمات الإلكترونية، تعرضت المملكة العربية السعودية لهجمات إلكترونية عديدة، كان آخرها ما تعرضت له وزارة الخارجية من قرصنة لوثائق ومستندات[24]، قد لا تشكل بحد ذاتها خطرًا على الرغم من أهميتها السياسية والدبلوماسية والمعلوماتية، إلا أن عملية الاختراق بحد ذاتها تشكل خرقًا أمنيًّا قد يتطور إلى ما هو أبعد من ذلك.

ومن بين أبرز سمات البيئة الأمنية الخليجية، اختلاف مستويات آثار التهديدات التي تواجهنا اليوم وتداعياتها، وتباين نسبة ترجيح احتمالات وقوعها، فعند رسم دائرة حول دول الخليج جغرافيًّا نجد أن المنطقة في حالة توتر وإن اختلفت حدته.

فالتفجيرات أصبحت الأسلوب المفضل للجماعات الإرهابية، ونذكر مثالًا على ذلك ما حدث في المساجد في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

سيناريوهات أمن الخليج بعد الاتفاق النووي

بعد الاتفاق النووي الذي وُقِّع، ويُتوقع أن يتم إقراره من الكونغرس الأمريكي، بدأت كفة موازين القوة والنفوذ تترجح للناحية الإيرانية في المنطقة، ولاسيّما مع وجودها في كل من العراق، وسوريا، ومحاولة تأثيرها في البحرين، وكذلك لبنان واليمن، وفي الحقيقة، يمكن للباحثين أن يتصوروا الوضع المستقبلي بسناريو تشاؤمي، تتوجه نحوه المنطقة بمزيد من التحشيد العسكري، بل وربما الاستعداد لما هو أسوأ، الحرب السعودي الإيرانية المباشرة، أو حرب التحالفات، ومن هنا، لن يكون شك في أن المنطقة ستشهد تدخلات من قوى عالمية كبرى وليست قوة واحدة فقط.

إن السياسة الخارجية للرئيس أوباما هي سياسة موادعة، رجعت فيها إيران من زاوية محور الشر، وأصبح الشيطان الأكبر هو الصديق الأفضل، بل حتى على مستوى العلاقات الأمريكية الكوبية، والتي بدأت ترجع لسابق عهدها كذلك، وهذا يبيّن أن توجهات الرئيس الأمريكي تتجه نحو المسالمة، ونحو عدم التدخل العسكري، ولاسيّما في منطقة الخليج، وهذا ما صرح به في لقائه التلفزيوني في قناة العربية، بأن على حكام المنطقة مراعاة الداخل المتغير، ومن هنا يتعزز الأمن. لاشك أن ظاهر الأمر صحيح، لكن باطن الأمر ينطوي على تعقيد أكبر يواجه الاتحاد الخليجي من ناحية البنية المؤسساتية والدستورية للدول، ومقدار وأنماط الحريات والثروات وتوزيعها، ولاسيّما أن التوجه الخليجي الآن يتجه نحو ضم اليمن

بأسرع وقت ممكن، حتى يتم انتشاله تنمويًّا من "المحضنة" الإيرانية ممثلة بالحوثيين.

بيد أنه من جهة أخرى يمكن تصور سيناريو آخر أكثر إيجابية، حيث إن الاتفاق النووي لن يسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، وهذا حق لها، ودول الخليج لا تعارض ذلك اطلاقًا، بل سيعزز من النهضة داخل إيران وداخل دول الخليج نحو امتلاك تقنية نووية سلمية، بل ومد اليد إلى إيران نحو تبادل تجاري، تكون فيه دول الخليج وإيران من أكبر الشركاء التجاريين، ومن ثَمّ تتعزز اعتمادية بعضها على بعض. لا شك أن مثل هذه الاتفاقيات لن تتم إلا ببعض التنازلات الأيديولوجية الظاهرة في السياق الإيراني الخليج، وهي قابلة للتفاوض بلا شك، حيث تتحرك المعادلات الدولية أسرع من أي وقت، بل وإن دخول عامل الإرهاب الدولي ممثلا بالفكر الداعشي وغيره من التطورات في العمليات الإرهابية داخل دول المنطقة، أصبح دافعًا مهمًّا للتفكير مجددًا حول بناء تفاعلات وبنى إقليمية جديدة تتحول فيه المعادلة الصفرية من واحد صفر إلى واحد واحد، أي رابح رابح، ومن هنا يمكن لدول الخليج التفكير في أساليب وطرق جديدة تصل بها وبإيران كذلك إلى أهداف مشتركة.

الخاتمة

استنتجت هذه الورقة أن دول الخليج تشهد تغيرًا دراماتيكيًّا في مفهوم النفوذ والصراع، وتتعقد البيئة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على مفهوم الأمن وأبعاده، علاوة على تركيزها على الأمن والهوية في دول المجلس على أنهما جزء من منظومة قوتها الداخلية، وأشارت الورقة كذلك إلى أهمية الجانب القانوني في تعزيز سبل التعاون الأمني المشترك فيما بينها، وكذلك بين القوى المختلفة اقليميًّا ودوليًّا.

واستنتجت الورقة كذلك أن دول الخليج تتجه نحو مزيد من التنسيق الأمني، مما يدعم التوجه الإيجابي نحو الاتحاد على الرغم من التحديات الهيكلية والدستورية، ووجهات النظر المتعددة في بعض القضايا الإقليمية والدولية، واختلاف أساليب وطرق معالجتها وتناولها. إلا أنه بالرغم من ذلك، أصبح الخليجيون أكثر تقاربًا من ذي قبل.

وحاولت الورقة إبراز التركيب الحاصل في بيئة التفاعلات الأمنية، ولاسيّما مع الأحداث الجارية في كل من اليمن وسوريا، وتطور الأحداث مؤخرًا في المفاوضات النووية ما بين إيران والولايات المتحدة، مما يؤثر في كفة موازين القوى، ومن ثَمَّ سينتج لدينا سيناريوهان للمستقبل: الأول تشاؤمي، حيث تزداد فيه الأوضاع سوءًا، وتتجه إلى مواجهة عسكرية تعطي بعض النذر، أنها قد تكون مباشرة، أو عن طريق شريك إقليمي أو دولي، أو محاولة لتغيير اللعبة الصفرية ما بين رابح خاسر إلى رابح رابح عن طريق إدخال شركاء آخرين في المنطقة، والدخول مع إيران بشراكات عريضة النطاق، اقتصاديًّا وتنمويًّا تجعلها ذات اعتمادية على دول الخليج، مع تنازلات أيديولوجية وقانونية من قبل الطرفين تقلل من حدة التوتر وترفع من وضع التناغم بين المنظومة.

الهوامش والمراجع:

1- Bruce Hoffman، Inside Terrorism (New York: Columbia University Press، 1998).

2- هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص56

3- وزير الدفاع الأمريكي عام 1961

4- أقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الـذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. ولهذه الإستراتيجية أهداف عامة، كما حددت وسائل تنفيذها.
https://www.gcc-sg.org/indexd918.html?action=Sec-Show&ID=348

5- هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص43

6- http://www.gcc-sg.org/index800b.html?action=Sec-Show&ID=346

7- التكوين التاريخي للعقيدة الأمنية.. موروث متضخم من هاجس الانقلاب والحرب «1-2»
http://alwefaq.net/press/index.php?show=news&action=article&id=1462

8- Jean Jacque Rousseau، social contract، the Hafner library of classic،1947

9- يعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنكلترا وأكثرهم شهرة، خصوصًا في المجال القانوني

10- أحد أهم الفلاسفة في القرن الثامن عشر، ركزت أعماله على القانون والأخلاق ونقد العقل ونظريات المعرفة.

11- تيري دي مونبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، 255

12- المرجع السابق

13- http://alkhaleejaffairs.org/c-22159/

14- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، 268

15- حسن حنفي، الهوية والاغتراب في الوعي العربي، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1 المجلد 1، 2012، 11-13

16- المرجع السابق

17- خبير إستراتيجي في الولايات المتحدة، يعمل في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، وهو محلل الأمن القومي في عدد من الصراعات العالمية.

18- Anthony Cordesman، Securing the Gulf: Key Threats and Options for Enhanced Cooperation. Center for Strategic and International Studies. New York. 2013

19- http://www.moi.gov.qa/site/arabic/2015/news/29/04/34448.html

20- موقع الأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي

21- http://www.brookings.edu/ar/2015/events/06/06-gcc-security-us

22- http://studies.aljazeera.net/files/gc/2014/11/cpath10224430877.20141125.html

23- http://www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar/

24- http://www.skynewsarabia.com/web/article/747375/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A9